الأنباء
الخميس 18 سبتمبر 2014

تحليل إخباري

بري نجح في إدارة «مناورة» الانتخابات.. وكسب الجولة

«صفقة التمديد» للبرلمان اللبناني تمت.. ولكن بأي ثمن ومقابل؟

بيروت: يسجل للرئيس نبيه بري أنه نجح في إدارة معركة التمديد الثاني لمجلس عام 2009، هذا «التمديد» الذي سيحصل من دون أن يتحمل بري هذه المرة مسؤولية سياسية و«أخلاقية» بعدما نأى بنفسه عن «مشهد التمديد» ليتصدر «مشهد الانتخابات».. وأجاد بري في لعبة «حافة الهاوية»، في تصديه لـ «التمديد» وفي التسويق للانتخابات، الى درجة أنه أقنع الجميع أنه جدي في موقفه ولا يناور، وأنه يريد الانتخابات ويرفض التمديد معللا ومبررا موقفه بالحجج والأسباب التالية:

● الوضع الأمني الذي بات أفضل مما كان عليه قبل عام عندما طرح التمديد الأول في ظل اشتباكات دائرة في طرابلس واضطرابات تشهدها صيدا، والذي يمكن اعتباره مقبولا جدا مقارنة بأوضاع أمنية متفجرة وسيئة في الدول المجاورة التي نظمت وأجرت انتخابات رغم كل شيء.

● وضع المجلس النيابي الذي أصبح «عاطلا عن العمل» وكأنه غير موجود. فما الفائدة والجدوى من التمديد لمجلس معطل؟

● عدم تنفيذ ما تم الاتفاق عليه عندما أقر التمديد الأول، وخصوصا لجهة وضع قانون جديد للانتخابات وانتخاب رئيس جديد للجمهورية وإقرار سلسلة الرتب والرواتب، وتوقف المجلس عن التشريع بحجة عدم وجود حكومة سابقا وعدم وجود رئيس للجمهورية حاليا.

يصر الرئيس بري على أنه لا يطرح موقفه الرافض للتمديد من باب المقايضة والمساومة.. ولكن العارفين ببواطن الأمور وخفاياها يقولون إن بري نجح في استدراج الجميع الى ملعبه ونفذ مناورته في لحظة سياسية «قاتلة» لا هامش مناورة فيها لأحد، وحدد قواعد اللعبة عبر معادلة «إما التمديد المشروط أو الانتخابات الصعبة أو الفراغ الشامل»، واضعا نصب عينيه هدفين وأمرين: الأول يتعلق بـ «فترة التمديد» الذي يريده لـ «سنتين و7 أشهر»، بما يؤدي الى أن يكون المجلس النيابي الحالي أمضى ولاية كاملة ممددة له على مرحلتين.

وبذلك يكون بري أخرج مجلس النواب، من دائرة الضغوط والابتزاز وجعله في وضع مستقر.

الثاني يتعلق بـ «عمل المجلس النيابي ودوره التشريعي»، وباتجاه فك ارتباط بين المجلس والصراع السياسي الدائر.. والعودة الى جلسات التشريع تعني أولا إقرار سلسلة الرتب والرواتب قبل الانتقال الى أي مسألة أخرى.

المفاوضات جارية على هذين الموضوعين مع بوادر حلحلة: الحريري وجنبلاط يفضلان تمديدا لسنة واحدة، ولكنهما مستعدان للسير بالسنتين.. وقوى 14 آذار، واستنادا الى مبادرة من القوات اللبنانية وموقفها المتقدم كما وصفه بري، تبدي استعدادا لجلسات تشريعية ولكن بطريقة مقننة بحيث يقتصر الأمر على المسائل العاجلة والضرورية التي لا تحتمل تأجيلا وانتظارا للرئيس الجديد، مثل سلسلة الرتب والرواتب، الأوروبوند، رواتب موظفي الدولة والموازنة العامة.

إذا كانت صفقة التمديد قد تمت كما كشف العماد عون مساء أمس الأول بعدما كانت سبقته الى ذلك معلومات أشارت الى أن الموضوع نوقش وحسم بينه وبين السيد حسن نصرالله في لقائهما الأخير، فإن السؤال المطروح: «صفقة التمديد بأي ثمن ومقابل»؟ هل الثمن «تشريعي» بإحياء وتفعيل دور المجلس، أم الثمن سياسي مع قانون انتخابات جديد يريده المسيحيون بإلحاح، أم الثمن رئاسي بأن يكون إقرار التمديد مقابل انتخاب الرئيس وأن يكون رئيسا توافقيا، وان يكون الانتخاب والتمديد في جلسة واحدة؟ هذا ما يريده جنبلاط ويسعى إليه ولكن هل الاستحقاق الرئاسي جزء من لعبة داخلية عنوانها الحالي التمديد النيابي أم جزء من صراع إقليمي يزداد تعقيدا وغموضا وله ظروفه وحساباته الخاصة.

ترشيحات نيابية سبقت التمديد للبرلمان اللبناني

مصادر لـ «الأنباء»: المسلحون يشقون طرقاً جديدة في الجرود و«النصرة» للدولة اللبنانية: لا تلومونا إن طفح الكيل

النائب وليد جنبلاط مستقبلا النائب ميشال عون بحضور تيمور جنبلاط في كليمنصو امس (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

أقفل باب الترشيحات للانتخابات النيابية في لبنان على 514 مرشحا، بحسب إعلان وزير الداخلية نهاد المشنوق منتصف ليل الثلاثاء ـ الأربعاء، وبين هؤلاء 35 امرأة، سيتنافسون على 128 مقعدا نيابيا في الانتخابات المقررة في 16 نوفمبر من حيث المبدأ، هذا ان حصلت.

على ان هذه الترشيحات لم تسقط خيار التمديد لمجلس النواب، الذي تراهن عليه معظم الكتل بما فيها الكتل المعارضة شكليا للتمديد، لقناعة الجميع بأنه حتى لو امكن اجراء انتخابات فإن النتيجة ستكون عودة النواب أنفسهم الى البرلمان، ما يستدعي اختصار الموقف بالتمديد تحت عنوان «حكم الضرورة» الذي ربما انسحب على رئاسة الجمهورية ايضا.

وقال وزير الداخلية نهاد المشنوق: إذا كان هناك قرار سياسي بإجراء الانتخابات، فإن وزارة الداخلية حاضرة وجاهزة.

بدوره، توقع النائب جورج عدوان، ان يعاود مجلس النواب عقد جلساته الاشتراعية الاسبوع المقبل للبحث بقوانين ومواضيع محددة.

وقال نائب رئيس القوات اللبنانية ان باب التشريع لن يفتح الا استثنائيا، ولإقرار قوانين محددة، منها تشريع الاقتراض باليورو بوند وسلسلة رتب ورواتب الموظفين، والموازنة العامة.

الرئيس فؤاد السنيورة قال من جهته، انه مع الجلسة التشريعية للضرورة وأطلق السنيورة رسائل سياسية وطنية خلال تنصيب مفتي الجمهورية الشيخ عبداللطيف دريان، ركزت على الاعتدال وأجمعت على الوقوف خلف الجيش والاجهزة الامنية، وعلى الانفتاح على الآخر، فضلا عن العيش المشترك الذي هو اساس الميثاق الوطني.

وتزامن هذا مع التحضير لقمة روحية عالية في الازهر الشريف في القاهرة للتشديد على رفض التعرض لأبناء الطوائف والمذاهب الاخرى.

وقال الرئيس تمام سلام ان المجتمع الاسلامي يرفض اشكال التطرف، وان الجماعات المتطرفة وصلت شرورها الى لبنان، داعيا الى انتخاب رئيس الجمهورية اليوم قبل الغد.

المفتي عبداللطيف دريان، قال إن لبنان وطن نهائي لجميع أبنائه، بينما دعا الشيخ عبدالامير قبلان الى نزع السلاح من أيدي الناس ليكون فقط بيد الجيش والدولة، واصفا الشيخ دريان برجل المستقبل.

شيخ عقل الطائفة الدرزية الشيخ نعيم حسن دعا رجال الدين الى المحافظة على البنيان المرصوص.

أما رئيس أساقفة بيروت للموارنة المطران بولس مطر، فقد هنأ الشيخ دريان باسم البطريرك الماروني بشارة الراعي الموجود في الولايات المتحدة.

على صعيد الاتصالات من أجل الافراج عن العسكريين المخطوفين قال مصدر لـ «الأنباء» إن الساعات الأخيرة لم تحمل جديدا من جانب الوسيط غير اللبناني. وردا على سؤال لـ «الأنباء» قال، إن الكتمان هو نصف الطريق الى الحل، علما أن الملف معقد جدا.

وكشف أن الجرفات التي نقلها المسلحون من عرسال الى الجرود تستهدف شق طرق بديلة للطرق التي أقفلها الجيش.

وكان تنظيم النصرة أصدر بيانا أعلن فيه أن المفاوضات في طريق مسدود، زاعما أن الجيش مسير من حزب الله ولا تلومونا إن طفح الكيل، وان الجندي محمد معروف حمية قد يكون أول من يدفع الثمن.

من جانبه، قال وزير العدل أشرف ريفي بعد زيارته مجلس القضاء الاعلى، ان من يدعي إنجاز ملف الإسلاميين خلال أيام غير موضوعي، رافضا قيام ما وصفه «بالمحاكم العرفية» التي تحاكم وتحكم وتنفذ في يوم واحد.

وفي رد ضمني على تصريحات للنائب وليد جنبلاط، حول بطء المحاكمات والدعوة إلى تسريعها، وعد ريفي بإنهاء ملفات الإسلاميين في مهلة لا تتعدى نهاية هذه السنة، أما من يدعي أنه خلال أيام معدودة ينهي هذه الملفات، فكلامه لا قيمة له، بسبب بعده عن الموضوعية، فنحن في وزارة العدل لن نتحول بأي شكل من الأشكال الى محاكم عرفية، نحن نحترم المهل القانونية وحق الدفاع، ولسنا بحاجة الى من يرشدنا الى واجباتنا.. أو يتذاكى علينا.

أمنيا، أفرج عن المغترب الفلسطيني محمد خالد إسماعيل الذي كان اختطف منذ يومين من أمام دارته في دورس (بعلبك) نتيجة ضغوط سياسية ودينية.

ريفي رداً على جنبلاط: وزارة العدل لن تتحول بأي شكل من الأشكال إلى محاكم عرفية

هل يزور جعجع الرابية ؟

بيروت: سرت في الأوساط والكواليس السياسية تكهنات عن مبادرة سياسية منتظرة وعن فكرة توجه رئيس حزب «القوات اللبنانية» د.سمير جعجع إلى الرابية، باعتبار أن هذه المبادرة ستكون الأقوى لوضع حد للشغور الرئاسي.

عن هذه الزيارة، تفند أوساط سياسية متابعة لـ «الجمهورية» موانع عدة لها أبرزها:

1ـ استكمال عون سياسة الإلغاء التي شنت على «القوات»، وظهّرت التفاف عون عليها من خلال فتحه قنوات للحوارات الرئاسية مع تيار «المستقبل».

2ـ نكوث عون باتفاق بكركي الذي تضمن تعهد الأطراف المسيحية بتأمين النصاب لجلسة انتخاب رئيس الجمهورية.

3ـ لجوء النواب العونيين للزج بأسماء شهداء اتهم جعجع بالوقوف وراء استشهادهم في أول جلسة انتخابية، ليعلق جعجع، بحسب القريبين منه على الأمر بقوله حرفيا: «إذا كان هناك احتمال للمصالحة، فقد نسف عون تلك المصالحة بتصرفه ونوابه في الجلسة الانتخابية الأولى».

4 ـ انعدام ثقة جعجع بعون نتيجة التجارب السابقة.

5 ـ استمرار عون في سياساته التجييشية وتحالفه مع حزب الله وعدم إعلانه حتى الآن موقفا صريحا من النظام السوري.

وفي المقابل، تقول الأوساط نفسها: «يمكننا توقع اللامعهود، إذ لا شيء مستحيلا بالنسبة إلى رئيس حزب «القوات اللبنانية»، وإن الأسباب التي قد تدفعه إلى زيارة عون قد تستوجبها في نظره موجبات عدة:

1ـ الخطر الوجودي والكياني الذي يتهدد المسيحيين الذين أثبت جعجع أنه جعلهم أولوية في كل مراحل حياته السياسية.

2ـ تفرد جعجع بخطوة متميزة وجريئة، كتلك التي فاجأ بها الجمهور اللبناني عند الاعتذار، وذلك لاستشرافه خطرا وجوديا يتهدد المسيحيين ولإنقاذ ما تبقى من كرسي رئاسة الجمهورية وهيبتها.

3 ـ لملمة الشارع المسيحي الحذر تداركا لخطورة إدخاله في غياهب النزاعات الدموية، وخصوصا أن «القوات» عمدت إلى تبريد الأجواء في الشمال المسيحي مع «المردة».

4 ـ ضغط الشارع المسيحي الحاد المتصاعد يوميا مطالبا قادته بالتوحد للخروج برؤية قوية جامعة لاجتياز المرحلة «الداعشية» الخطرة.

أخبار وأسرار لبنانية

● **إحياء الخدمة العسكرية:** دعا النائب وليد جنبلاط إلى إعادة إحياء الخدمة العسكرية الإلزامية لتكوين احتياطي لدعم المؤسسة العسكرية عند الحاجة، وهذه الدعوة جاءت بعد أيام على دعوة الرئيس ميشال سليمان وزارة الدفاع وقيادة الجيش إلى استدعاء من يلزم من الاحتياطيين من كل الرتب وفقا لحاجة الجيش من المتطوعين ومجندي «خدمة العلم» الذين أتموا خدمتهم الإلزامية، والعمل على تنظيم الملتحقين في وحدات عسكرية، وتكليف هذه الوحدات مهام حفظ الأمن في المدن والبلدات، حيث تدعو الحاجة للحؤول دون ممارسات الأمن الذاتي.

● **70 ألف سوري في كسروان:** يؤكد مصدر أمني أن منطقة كسروان، وخصوصا الساحل، تخضع لمراقبة شديدة وتدقيق من الأجهزة الأمنية، نظرا إلى وجود عدد كبير من الأجانب في ملاهيها. ولذلك، تم اتخاذ إجراءات وقائية لمنع أي عملية خطف محتملة، ملاحظا أن «نسبة الجريمة ارتفعت بمعدل 40٪ بعد الانفلاش السوري، لكن الوضع تحت السيطرة، لغياب الرابط بين كسروان والحدود، والعمل جار على تفكيك العصابات في أماكن وجودها»، لافتا الى «عمليات الدهم المستمرة». وتغيب الأرقام الرسمية للنازحين في كسروان، بينما تشير تقديرات اللجان المحلية والبلديات إلى وجود أكثر من 70 ألف سوري على الأقل يتوزعون في مختلف نواحي القضاء.

● **حراك باسيل:** وصف مصدر غربي مطلع اجتماع وزير الخارجية الأميركي جون كيري مع نظيره اللبناني جبران باسيل قبل يومين في باريس بأنه كان جيدا، وكشف أن كيري قال لباسيل إنه لعب دورا مسؤولا وإيجابيا في اجتماع جدة الخميس الماضي. على صعيد آخر، أشارت مصادر رفيعة في 8 آذار إلى أن «كلام باسيل أمس عن أن لبنان لن ينضم إلى أي محور أزال الالتباس الحاصل حيال الموقف اللبناني من التحالف الذي تنسقه أميركا تحت عنوان محاربة داعش».

● **لائحة القوات:** لائحة مرشحي القوات اللبنانية في كل المناطق (كما وزعها المكتب الإعلامي في معراب) جاءت على الشكل التالي:

ـ الشمال: بشري: ستريدا جعجع وجوزف اسحق (عن المقعدين الماروني)، الكورة: فادي كرم (عن أحد المقاعد الأرثوذكسية)، البترون: انطوان زهرا (عن أحد المقعدين الماروني)، طرابلس: إيلي خوري (مستشار رئيس الحزب للعلاقات الخارجية عن المقعد الماروني)، زغرتا: سركيس بهاء الدويهي وفؤاد بولس (عن المقعدين الماروني).

ـ عكار: وهبي قاطيشا (مستشار رئيس الحزب ـ عن مقعد الروم الأورثوذكس).

ـ جبل لبنان: كسروان: شوقي الدكاش (عن احد المقاعد المارونية)، المتن الشمالي: إدي أبي اللمع (عن أحد المقاعد المارونية)، بعبدا: نادي غصن وجوزف نعمة (عن مقعدين ماروني)، عاليه: فرانسوا ضاهر (عن المقعد الماروني)، الشوف: جورج عدوان (عن أحد المقاعد المارونية). بيروت: دائرة بيروت الأولى: عماد واكيم (عن أحد المقعدين الأرثوذكسيين)، ريشار قيومجيان (مقعد الأرمن ـ الكاثوليك). دائرة بيروت الثالثة: روي بدارو (عن المقعد الأرثوذكسي)، عزيز اسطفان (عن المقعد الإنجيلي)، رياض عاقل (عن مقعد الأقليات).

ـ البقاع: زحلة والبقاع الأوسط: طوني أبو خاطر (عن مقعد الروم الكاثوليك)، شانت جنجنيان (عن مقعد الأرمن الأرثوذكس). دائرة بعلبك ـ الهرمل: طوني حبشي (عن المقعد الماروني)، ميشال سلوم (عن مقعد الروم الكاثوليك). دائرة البقاع الغربي: إيلي لحود (عن المقعد الماروني).

ـ الجنوب: جزين: أنطوان سعد (عن أحد المقعدين المارونيين)، المهندس عجاج حداد (عن مقعد الروم الكاثوليك).

أكد في حديثه لـ «الأنباء» أن الأولوية هي لاعتماد قانون انتخاب جديد يُحقق صحة التمثيل والمناصفة الفعلية

جريصاتي: «التغيير والإصلاح» لن يرضى بالتضحية بالموقع الأول في الدولة

بيروت ـ زينة طبارة

رأى الوزير السابق سليم جريصاتي أن القرار بأن يكون هناك انتخابات نيابية أو لا يكون، هو قرار سياسي بامتياز، وان من إسنادات اتخاذه هو العنصر الأمني، لكن المؤكد في موقف تكتل التغيير والإصلاح، والمعلن في مواقف الرئيس بري وتيار المستقبل هو الرغبة في تطبيق مبدأ تداول السلطة وعدم التمديد للمجلس، مذكرا بكلام الرئيس بري الذي اعتبر فيه ان مسألة الانتخابات هي معركة تحديد أحجام، وكأنه أراد القول ان هذه الانتخابات إنما تمهد للانتخابات الرئاسية، لاسيما اذا ما تم فيها تحديد الأحجام عند المسيحيين بشكل عام والموارنة بشكل خاص، لذلك يعتبر جريصاتي ان بين الرئيس بري والمستقبل لعبة «عض الأصابع» التي من الممكن أن تؤدي إما الى فراغ يرفضه تكتل التغيير والإصلاح وإما الى اجراء الانتخابات في موعدها وهو ما تحوط له التكتل عبر تقديم ترشيحاته، وإما الى التمديد الذي سيعترض عليه التكتل عملا بمبدأ تداول السلطة وتجديدا للطبقة السياسية وتظهيرا للأحجام الحقيقية.

سليم جريصاتي

هذا ونفى جريصاتي في حديث لـ «الأنباء» أن يكون وزراء تكتل التغيير والاصلاح قد عطلوا عملية تعيين هيئة الإشراف على الانتخابات، معتبرا أن المسوقين لهذا الكلام، ما هم إلا مضللون ومهللون في عرس غيرهم، أي انهم «يديرون معركة في المكان الخطأ»، مؤكدا أنه لا أثر على الإطلاق لتجاوز المهلة في المرسوم العادي بدعوة الهيئات الناخبة، كما في المرسوم المتخذ بمجلس الوزراء بتعيين هيئة الإشراف على العملية الانتخابية، لأن كلا المرسومين تجاوز المهلة المحددة في قانون الانتخاب الساري المفعول أو ما يُسمى بـ «قانون الدوحة»، فعدم نشر المرسومين ضمن المهلة لا يترك أثرا لهاتين المخالفتين، ولا يمكن لأحد الطعن بالعملية الانتخابية لكون المرسومين «أعمالا حكومية»، Actes de gouvernment مؤكدا بالتالي أنه عندما تجري الانتخابات، سواء تم ضمن المهلة تعيين هيئة الاشراف أو عدم تعيينها، فالمجلس الدستوري لا ينظر إلا في صدقية العملية الانتخابية وليس في تلاؤم الانتخاب وأحكامه وكل ما يقال خلافا لذلك هو كلام لا يستقيم يُراد منه تسييس الأمر بهدف الاتهام ليس إلا.

وأضاف جريصاتي أن أولوية تكتل التغيير والإصلاح هي اعتماد قانون انتخاب جديد يُحقق صحة التمثيل والمناصفة الفعلية، حتى إذا ما تعطل هذا الهدف يذهب الشعب الى الخيار الثاني وهو انتخابات نيابية وفقا للقانون الحالي، أما إذا تعطل هذان الخياران وفرض على اللبنانيين التمديد مجددا للمجلس الحالي، فإن التكتل سيستمر في معركته الرامية الى إنقاذ لبنان من خلال مبادرة العماد عون في إرساء معادلتين الاولى انتخاب الرئيس مباشرة من الشعب لحسم عملية تعطيل الانتخابات الرئاسية، والثانية صياغة قانون انتخاب جديد يؤكد على الميثاقية ويحدد الأحجام الحقيقية لكل الفرقاء وتحديدا الفريق المسيحي.

في سياق متصل ورداً على سؤال، أكد جريصاتي أن تكتل التغيير والإصلاح يريد انتخاب رئيس للجمهورية اليوم قبل الغد إنما رئيسا ميثاقيا يمثل مكونه، لافتا الى أن التكتل لن يرضى بعد اليوم بالتضحية بالموقع الاول في الدولة، وهو مازال حتى الساعة بانتظار جواب قوى 14 آذار على مبادرة العماد عون الميثاقية بامتياز، مؤكدا أن الدعوات للنزول الى المجلس النيابي وانتخاب رئيس للجمهورية، ما هي إلا مناورات مكشوفة من شأنها أن تأتي برئيس وسطي لا لون له ولا طعم ولا قدرة له على تنفيذ أي قرار، مستدركا بالقول ان ما قاله مسؤول الأمانة العامة في قوى 14 آذار د.فارس سعيد بأن «الكلام حول الاستحقاق الرئاسي هو مع حزب الله وليس مع العماد عون» لا يحل الأزمة بل يزيدها تعقيدا، معربا عن رغبته بأن يقرأ لسعيد ولمرة واحدة فقط موقفا موضوعيا علميا متماسكا بعيدا عن مواقف التبعية والالتحاق، لما في تلك المواقف المفيدة والمرجوة دفعا باتجاه إنقاذ البلد وحماية لموقع رئاسة الجمهورية.

هذا وتوجه جريصاتي الى بعض رموز التيار الأزرق وتحديدا الى النائب أحمد فتفت قائلا له تعليقا على كلامه بأن «العماد عون ينفذ أجندة حزب الله»: «نحن نتفهم أن لديك لازمة تتهم فيها حزب الله بتخريب لبنان والعماد عون بالتواطؤ معه، فقل لنا بالله عليك أين موقف حزب الله منا عندما قررنا الانفتاح على تيار المستقبل واليوم في موافقتنا على مشاركة لبنان في التحالف الدولي ضد التكفير والإرهاب؟ وأين تنسيقنا معه في موضوع مشاركتنا في اجتماع باريس بالرغم من استثنائيه لمن نحن وإياهم على خط مقاوم واحد؟ وأين تفاهمنا مع الحزب في موضوع التشريع العام في غياب رئيس الجمهورية؟ وأين موقفكم أنتم من الاستراتيجية الدفاعية التي تقدم بها العماد عون؟.. إذا لم تُخرجوا هذه اللازمة من أدبياتكم يا صقور المستقبل فسيسقطكم المستقبل من حساباته». وتابع جريصاتي كلامه للنائب فتفت: «المعركة اليوم ليست بين إسلام متطرف وإسلام أقل تطرفا إنما بين مسلمين يريدون لبنان وطنا نهائيا وبين مسلمين متعطشين الى الثأر من حزب الله وكأنه آت من كوكب آخر، فهو من النسيج اللبناني ويكفيه أنكم اتهمتموه بالفتنة وهو أول الرافضين لها، وبأنه يسعى الى السيطرة على القرار اللبناني وهو لا ينفك يئد الفتنة يوما بعد يوم، ويقدم الشهداء لمنع الدواعش من العبث بلبنان ويجاهر بشعار كلنا جيش».